من أكثرية دول العالم ــ وبشكل خاص من الدول الاوربية المنتجة للاسلحة(٥) ــ على قرارات **بالحظر على تصدير العتاد الحربي الى اسرائيل** رغم الصعوبات الكثيرة الممكن تصورهـــا ــ وهي أمر واقـــع يجب مجابهته ــ نتيجة الدعم الاميركي المطلوب لتسليح اسرائيـــل .

ولكي يكون هذا الحظر في خدمة السلام الحقيقي وتحقيق هدفه المشروع المتمثل في ردع اسرائيل عن العدوان والزامها بتنفيذ قرارات الامم المتحدة ، ينبغي ان يكتسي هذا الاجراء ثوب **المشروعية الدولية** سواء من حيث شروط اصداره او من حيث طرائق تطبيقه ، وهذا هو ما سندرسه في النقطتين التاليتين :

النقطة الاولى ــ وسائل الحصول على حظر عالمي على تصدير الاسلحة الحربية الى اسرائيل .

النقطة الثانية ــ اسلوب تنفيذ الحظر العالمي على تصدير الاسلحـــة الحربيـــة الى اسرائيل .

ونود ان نشير الى ان هذه الدراسة ستقتصر على بحث النقاط الموضوعية المتعلقة بانطباق الحظر العالمي المطروح بحثه هنا على قواعد القانون الدولي وانسجامه مع الاعراف الدولية وحقوق المنظمات العالمية ، فهي أزمة بمثابة بيان لخطة **مجهود حقوقي دولي** أكثر من أن تكون خطة عمل دبلوماسي ، فهذا الميدان الاخير هو المجال التطبيقي المتنوع الاساليب والاشكال للحصول على أهداف محددة بصورة مسبقة ، وبالتالي فـــان تنظيم العمل علـــى هذا الصعيد يتم بصورة مختلفـــة تماما عن منهج هـــذه الدراسة .

النقطة الاولى

وسائل الحصول على حظر عالمي على تصدير الاسلحة الحربية الى اسرائيل

تحت ستار **مبدأ توازن القوى** في الشرق الاوسط استطاعت الولايات المتحدة ودول صناعية اخرى تعمل بتوجيهها وارشادها او تتصرف تحت ضغطها السياسي ان تجعل من اسرائيل ترسانة متخمة بصنوف الاسلحة المتنوعة اللازمة لكل العمليات الحربية البحرية والجوية والبرية ومختلف المواد والتجهيزات والمعدات الضرورية لاعمال جيش « الدفاع » الاسرائيلي في الداخل وتطويق العمليات الفدائية واضطهـــاد المواطنـــين الفلسطينيين ، وباقي الاعمال الاخرى المتممة للعمليـــات الحربية كالاختراق المحدود للحدود العربية المجـــاورة والتخريب والتجسس والمخابرات العسكرية والمواصلات وغيرهـــا ...

وقد ظهر دور الولايات المتحدة في هذا المضمار واضحا منذ سنين طويلة سواء على صعيد علاقاتها المباشرة بالاحلاف العسكرية التي خلقتها ، وخاصة بدول اوربا الغربية المنخرطة في حلف الاطلسي ، او بالدول الاوربية منفردة ، كألمانيا الغربية مثلا في مسألة التعويضات الالمانية لاسرائيل(٦)، وحينما انقطعت فرنسا عن امداد اسرائيل ببعض الاسلحة الهامة ، كالطائرات المقاتلة مثلا ، هبت الولايات المتحدة لمساندة اسرائيل واصلاح هذا الخلل مباشرة ، كما انها لم تعد تخشى ــ بعد حرب تشرين التحريرية ــ أن تصبح المورد الرئيسي بل الوحيد لتسليح اسرائيل اذا اقتضى الامر ، مـــع دعم سياسة التسليح هذه بكل الوسائل المادية والعسكرية والدعائية .

وقد فضح هذا الموقف بصورة حاسمة الاكذوبة الاميركيـــة حول **التفاهم الاميركي ــ السوفياتي** التي ارادت الولايات المتحدة ايهام العالم بوجوده حول مسألة توازن القوى